الفصل الخامس

١- آثار الحملات العسكرية المغولية على الصناعة:

- يتعلق ازدهار الحياة الاقتصادية بالمناخ السياسي والاجتماعي المستقر، وهذا المناخ افتقدته بلاد الشام في فترة البحث نتيجة للغزو المغولي المتكرر الذي ساهم إلى حد بعيد في عرقلة مسيرة تطورها وازدهارها الاقتصادي. ومما يؤسف له أن المعلومات التي يمكن استخلاصها من المصادر عن الصناعة والحرف والمستهلكين والمنتجين شبه معدومة. وبينما زخرت المصادر التاريخية بالأخبار السياسية عن الاجتياح المغولي للبلاد نراها شحت في إيراد الأخبار الاجتماعية والاقتصادية وعلى الأخص الأخيرة منها.

إن إغفال المؤرخين لذكر أوضاع الصناع والصناعات والحرف إثر الاجتياح شكل معضلة لم يتطرق إليها أحد من الباحثين بالدراسة والتنقيب، وهذه المعضلة تتلخص بتساؤلات عديدة تتضمن أثر الهجوم المغولي على الصناعة في البلاد، هل اندثرت الصناعات أم بقيت مستمرة؟

ما هي الصناعات التي استمر إنتاجها بعد انتهاء موجات الغزو؟ ماذا حصل للمستهلك والمنتج؟ إن هذه التساؤلات لا توجد لها إجابات مباشرة في المصادر، لذلك يمكن استخلاص الأجوبة عن طريق الافتراض والتوقعات من خلال استعراض التاريخ السياسي وإيجاد القرائن والمعطيات لها. والواقع أن بناء المجتمعات الاقتصادية يكون بإقامة توازن بين جميع القطاعات المنتجة، فإن أصاب إحدى هذه القطاعات المنتجة خلل ما فإن المنتجين سيعمدون إلى استثمار أموالهم في القطاعات الباقية، وإن أصاب أحد الميادين دون الآخر نجاحاً مرموقاً فهو سيؤثر سلباً على الاستثمارات في الميادين الأخرى. إن رعاية القطاعات الاقتصادية تتطلب إدراكاً عميقاً ودراية وحكمة، وإلا فالخلل لا بد حاصل وبالتالي فإن الانحطاط قد يشمل جميع الميادين الاقتصادية[1].

وإذا ما طبقنا هذه النظريات على واقع بلاد الشام نجد أنها تطابقه، ذلك أن الخلل أصاب

١- ضومط: المرجع نفسه، ص ١٥٣- ١٥٤.

جميع القطاعات الاقتصادية من جراء الغزو المغولي، فعلى الصعيد الزراعي تعرض معظم الفلاحين للقتل والنهب وأجبروا على النزوح تحت ضغط الظروف الأمنية والاقتصادية، كما تعرضت معظم المزروعات للتخريب والتدمير. وتطرق الخلل بالطبع إلى القطاع الصناعي والحرفي نتيجة لقتل أكثرية العاملين به إلى جانب فقدان الرساميل الصناعية التي تغذيه وتنميه وذلك إما بنقلها إلى خارج البلاد أو بمصادرتها من قبل السلطات للإنفاق على الحملات العسكرية، أو نهبها من قبل المغول أنفسهم. ناهيك عن أن معظم الحرفيين والصناعيين تعرضوا عقب هجوم تيمورلنك للأسر فقد اقتيدوا إلى خارج البلاد مما كان أثر كبير على ضعف الحرف والصناعات بعد أن افتقدت ركائزها الأساسية والمتمثلة بالأموال واليد المنتجة[1].

ومن خلال استعراض منظومة الحوادث التاريخية يلاحظ أن المغول كانوا ينهبون الأموال أولاً، ثم ينزلون أقسى العقوبات بالسكان، ولم يميز الغزاة بين الصناع والتجار والشرائح الاجتماعية الأخرى بل كان القتل من نصيب الجميع وهذا ما لوحظ أثناء حملة هولاكو وتيمورلنك، باستثناء أن تيمورلنك أقدم أثناء اجتياحه لبلاد الشام بأسر العلماء والأدباء والصناع والحرفيين من حمص وحماه وحلب ودمشق وطرابلس ومدن أخرى غيرها. وهنا لا بد من طرح تساؤل لماذا أقدم تيمورلنك على اسر الصناع والحرفيين في بلاد الشام؟

من الممكن القول بأن المغول وحسب ما وصفهم معظم الباحثين رعاة لا حضارة لهم[2]، لذلك فهم يجهلون معظم الصناعات والتقنيات الحرفية، ولا يتوفر عندهم أي وسائل أو معدات صناعية متطورة تماثل ما تمتلكه البلدان والمناطق التي غزوها، فلم يكن أمامهم إلا أسر هؤلاء الصناع من معظم المناطق التي هاجموها وخاصة من الهند وبلاد الشام. لذلك اقتيد معظم الصناع والحرفيين في بلاد الشام كأسرى إلى بلاد المغول، وقد ذكر بارتولد في كتابه تاريخ الحضارة الإسلامية أن قوافل الصناع وأرباب الحرف الأسرى كانت تسير إلى جانب الجيوش المغولية[3].

وقد عدد المؤرخ ابن عربشاه أصناف الحرفيين الأسرى فقال:

« وأخذ من دمشق أرباب الفضل وأهل الصنائع، وكل ماهر في فن من الفنون بارع، من

١- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٥- ج ٤، ص ١٥٢.

٢- الصياد: المغول في التاريخ، ص ٢٢٤- ٢٢٥.

٣- الهمداني: جامع التواريخ، ج ٢، ق ١، ص ٢٣٥- بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، مصر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٦٦، ص ١٢٧- شهاب: الدولة الإيلخانية، ص ٢٥٢.

النساجين والخياطين والحجارين، والنجارين، والإقباعية، والبياطرة، والخيمية، والنقاشين، والقواسين، والباذدارية، وفي الجملة أهل أي فن كان وجمع كما ذكر السودان»[1].

إن هذا النص يدل دلالة قاطعة على أن تيمورلنك اكتفى بأسر الصناع المهرة من جميع الفنون ولا بد أنه بقي من أهل كل صناعة مجموعة قاموا بمهمة التصنيع فيما بعد، ويدل النص على الحاجة الماسة للمغول لمثل هذه الحرف والصناعات. إذاً بقي معظم الصناعات رغم رحيل صناعها، لكنها عانت من التدهور والانحطاط.

ولم يقتصر الأسر على رجال الصناعات والمهن اليدوية فقط، بل شمل رجال الصناعات الفكرية كالأطباء والعلماء والقراء والقضاة. ومن أبرز الأشخاص الذين اقتيدوا أسرى رئيس الأطباء جمال الدين، وشهاب الدين أحمد الزردكاش في حدود التسعين وقد قابله تيمورلنك بالسخط وقيده بقيد فوق ركبتيه زنته سبعة أرطال ونصف بالدمشقي، وقصد بذلك التشديد عليه، وقاضي قضاة الحنفية محي الدين بن الفرو ولده القاضي شهاب الدين أبو العباس، وقاضي قضاة الحنفية محمود بن القاضي نجم الدين وأخيه بهاء الدين محمد الشهيران بابني الكشك، وقاضي القضاة شمس الدين النابلسي، وقاضي قضاة الشافعية صدر الدين المناوي، وشهاب الدين أحمد بن الشهيد الذي عاد إلى دمشق فيما بعد، وبرهان الدين بن القوشة، ويلبغا المجنون وقد ولاه تيمورلنك نيابة مدينة تدعى كانيكي كلاس، ولم يطلق من أسره إلا الشريف موسى الأنصاري، والكمال ابن العديم، وابن الشحنة وجماعة معهم[2].

وسمح لهؤلاء الأسرى في بعض الحالات اصطحاب زوجاتهم وأولادهم. وقد أوردت المصادر التاريخية وفاة عدد من هؤلاء الأسرى في منفاهم كابي بكر بن الجندي الساعاتي، والشيخ عثمان الأنصاري الكركي وجماعة كثيرة وذلك سنة ٨٠٤ هـ/ ١٤٠١ م[3].

وتشجيعاً للأسرى بنى تيمورلنك لذوي المهن والصناعات مستعمرات عمالية كبيرة حول سمرقند زاول فيها هؤلاء نشاطاتهم ومهاراتهم، ضمن مجموعات منظمة تشبه النقابات، وقد تمتعوا من خلالها بكافة الحقوق والامتيازات ما عدا حق العودة. وقد استخدمهم تيمورلنك في إصلاح بلاده وخاصة سمرقند عاصمة ملكه، وأسمى تيمورلنك القرى التي أنشاها حول سمرقند بأسماء المدن الكبيرة التي اجتاحها كدمشق وشيراز والسلطانية. ولم تقتصر الإقامة

١- ابن عربشاه: عجائب المقدور، ص ٢٩٣- ٢٩٤.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٥٣

٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٤٥.

على أسرى بلاد الشام فقط بل على الصناع الأسرى الذين جلبهم من الهند والذين ساهموا إلى حد بعيد في بناء معظم المنشآت العمرانية وخاصة جامع الملك[١].

لا شك أن الضرر الذي أحدثه حملة تيمورلنك العسكرية على صعيد القطاع الصناعي كان كبيراً جداً، غير أنه لم يكن على نفس المستوى بالنسبة لمناطق الشام، فعلى سبيل المثال لم تتضرر صفد أو القدس أو بيروت من الغزو مثلما تضررت دمشق أو حلب أو حمص. فالبعض من هذه المناطق تتابع فيها العمل الصناعي ولم تتعرض إلا للغرامات. على كل ساهم غزو تيمورلنك لبلاد الشام في اختفاء صناعة الزجاج[٢]، ومن المؤسف أنني لم أعثر بين المصادر والمراجع إلا على اختفاء هذه الصناعة، ولو اختفى غيرها لذكر ذلك. ولكن يمكن القول إن الصناعات الباقية تعرضت للتدهور والانحطاط لعدة أسباب الأول انعدام الرساميل الصناعية والتجارية التي سببت عدم استيراد المواد الخام الأساسية للصناعات المحلية، خصوصاً أن معظم الصناعات المشهورة كانت تعتمد على المواد المستوردة كالحديد والنحاس والذهب والسبب الثاني فقدان اليد العاملة في الصناعة بسبب النزوح أو القتل أو الأسر.

ولا بد أن الأسباب المذكورة فيما مضى أثرت على جودة الصناعة العلمية والفنية والحرفية وإتقانها، فالصناع والحرفيون يمثلون شريحة قليلة من المجتمع، وبتعرض هذه الشريحة لأضرار الاجتياح المدمر قاد بالنتيجة إلى خسارة العقول المبدعة في هذه الشريحة، وهذا ما أثر على جودة الصناعات وعدم إتقان صنعتها، وتراجع حقيقي في المستوى الفني لها وخاصة اليدوية منها[٣].

إن الغزو المغولي أدى إلى إضعاف الصناعة بشكل عام غير أن حملة تيمورلنك العسكرية كانت الأكثر أثر لاسيما بعد أن أكد المؤرخون أن مدينتي حلب ودمشق تعرضتا للخراب والدمار الكامل إثر إضرام النار فيهما وهذا يعني أن الورشات الصناعية والأسواق التي كانت مكاناً لتجمع الصناعات قد فقدت نتيجة الحريق معدات العمل والمواد الخام المستهلكة في أثناء العمل. وكان طبيعيا أن يؤدي ذلك إلى تضخم وعجز في الميزانية الحكومية، ومن الخطأ اعتباره مصدر الضعف الشامل للحرف والصناعات في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، بل ساهم الانحطاط الزراعي وسوء التخطيط الاقتصادي إلى جانب هذه العوامل في ضعف الصناعة وانخفاض الإيرادات المملوكية الذي جر في ذيله

١- شهاب: المرجع نفسه، ص ٤٢٠- بارتولد: المرجع نفسه، ص ١٣٩- لامب: المرجع نفسه، ص ١١٢.

٢- عبد السيد: المرجع نفسه، ص ١٤١.

٣- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٥- ج ٤، ص ١٥٢- الشوكاني: البدر الطالع، ج ٢، ص ٢٥٧- ٢٥٨- زيادة: دمشق، ص ١٠٧.

انكماشاً وبعداً عن رعاية الحرف الكمالية[1].

وأدى انعدام وجود المستهلك من جراء الغزو إلى تدهور الإنتاج الصناعي، وإلى عدم الإقبال على شراء المنتجات الصناعية والحرفية اليدوية، مما سبب ركوداً في حركة الأسواق وكسادا تجارياً وخسارة لمعظم العاملين في الحقل الاقتصادي- فالملاحظ أنه كلما ازداد عدد السكان كلما ازداد الطلب الذي يسرع في عملية الإنتاج وفي التشجيع وتثمير رؤوس الأموال الصناعية.

ومن المرجح، ولا نستطيع الجزم، أن الهجوم المغولي قد ساهم في تطوير وتقدم الصناعة المتعلقة بالجيش من ثياب وسلاح وعتاد، فاحتمال غزو البلاد باستمرار دفع السلطات إلى الحرص على توفير عدد كبير من الصناعيين والموظفين الأكفاء المتعددي الاختصاصات لخدمة دور السلاح والنهوض بمسؤولياتها[2].

وكان يطلق على صناع السلاح اسم الزردكاشية، ولم يقتصر مهمة هذه الدور على تصنيع الحديد فقط، بل المستعمل أيضاً. وكانت أهم الأسلحة المستخدمة في الحروب السهام، الأقواس، الرماح، السيوف وغيرها[3].

وقد ذكر ابن فضل الله العمري أنه كان في بلاد الشام صناع للسلاح متعددو الاختصاصات وذلك عند ذكر دمشق:

« وبها من أنواع الصناع في الأسلحة والقماش والزردكش والمصوغ والكفت وغير ذلك مما يكاد يعد تفردها به، والرماح التي لا يعمل في الدنيا أحسن منها»[4].

وقد تمركز هؤلاء الصناع فيما بعد تحت قلعة دمشق عند ميدان سوق الخيل، وبدؤوا يتركون حوانيتهم الواقعة ضمن الأسوار شيئاً فشيئاً، ولعل سبب ذلك أن السلاطين أو النواب كانوا يتعرضون للجيش في سوق الخيل، فيضطر الجيش لشراء ما يحتاجه من عتاد وسلاح وقماش من الحوانيت المتجمعة حول هذا الميدان[5].

وحدد الهجوم المغولي شكل الترابط المهني بين السلطة والعمال حيث بقيت العلاقات من خلاله محدودة إلى أبعد الحدود، فقد ازداد ميل العمال والمهنيين إلى الدين والتصوف والزوايا

١- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٨٦.

٢- مؤلف مجهول: خزانة السلاح، تحقيق د. نبيل محمد بن عبد العزيز، المنيا، مطبعة الإنجلو المصرية، ١٩٧٨م، ص ١٤.

٣- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٢٣٠- ٦٢١- ج ٧، ص ١٦٩- مجهول، المصدر نفسه، ص ١٦.

٤- العمري: مسالك الأبصار، ص ٢٧.

٥- سوفاجييه: المرجع نفسه، ص ٩٣- ٩٤.

وقد ارتاد الكثير منهم هذه الأمكنة الدينية، وكذلك وجد أساس آخر للتضامن في ربط العمال مع المساجد المحلية الخاصة، وجعلت الأعداد الضخمة من أمكنة العبادة والأسواق مراكز أساسية للحياة المدنية والاجتماعية، وحمل العديد من المساجد اسم التجارة أو السوق التي وجد فيها، لذا غالباً ما بذل العلماء والفقهاء جهوداً لرفع مستوى العمل والسلوك الديني في الأسواق وذلك بإنشاء مكان نظامي للصلاة، وتخصيص الأئمة للمساجد، وجمع معونة مادية من العملة النحاسية من كل صاحب حانوت لمساندة الأساتذة الفقراء[1].

ونتج عن تدهور وانحطاط الصناعات اليدوية والحرفية فقدان النقابات المهنية، فلم يذكر سوى قلة من المؤرخين عن أشخاص لقبوا بمهنتهم كالحريري الذي يعمل في الحرير وغيره كالشيخ محمد الذي علم الحديث في دمشق ت ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤م وكان يسمى "فقير من الحريرية" (أي عامل حرير صوفي). وهذا يعني أن هذه النقابة كانت جمعية دينية قامت على أساس وحده المهنة، وهي جمعية لصوفيي صناع الحرير في دمشق، وأطلقت تسميات عديدة لهؤلاء الصناع مثل طائفة الحريرية، أو شيوخ فقراء الحريرية.وربما كان هؤلاء الصناع يلبسون لباساً مميزاً عن غيرهم[2].

وختاماً يمكن القول إن الهجوم المغولي أثر على تجميد الاستثمارات الصناعية لأوضاع الصناع السيئة. وقد ساهم سوء التخطيط الاقتصادي من قبل السلطات في زيادة هذا التجميد، فقد عمدت السلطات إلى تطبيق نظام الضرائب العيني، حصل بموجبه السلاطين على سلع صناعية بأسعار بخسة استطاعوا بها التفوق مادياً على الصناعيين المحليين الذين حصلوا على السلع نفسها بأسعار مرتفعة، فضلاً عن دفعهم الضرائب عن منتجاتهم، ناهيك عن المصادرات المتكررة التي اتخذها الحكام لزيادة دخلهم[3].

١- لابيدوس: المرجع نفسه، ص /١٦٧-١٦٨/.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج / ١٣، ص ٢٣٨ – النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ١٩٧ . لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٦٦ .

٣- ضومط: المرجع نفسه، ص ١٧٦- ١٧٧- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٨٦.

٢- آثار الحملات العسكرية المغولية على التجارة الداخلية والخارجية

- كانت بلاد الشام تحتل مركزاً تجارياً مرموقاً منذ آلاف السنين، فقد كانت تقع على الطرق التجارية الآتية من الشرق أي الصين والهند، إضافة إلى وقوعها على الطرق المتصلة بين البحر الأسود ومصر. وزاد أهميتها وقوعها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تصلها البضائع الأوروبية عن طريق جنوه، البندقية، قطلونية، فلورنسا وغيرها من الجمهوريات الأخرى. إلى جانب كونها على مقربة من جزيرة قبرص واليونان التي أقامت معها علاقات تجارية منذ القديم، فأسرة آل المابرو التي قطنت طرابلس جاء جدها من اليونان للتجارة في سوريا فبقي فيها واختار وطرابلس وطنا له وظل أحفاده يقيمون في المنطقة[1].

غير أن تعرض بلاد الشام للهجوم المغولي أفقدها الكثير من أهميتها التجارية، وقلل من نشاطها كمعبر لتجارة الترانزيت إلى جانب آثار أخرى سلبية انعكست بشكل حاد على المجتمع.

وقد يكون من المناسب أن نتوقف لحظات نتأمل من خلالها مصير التجارة الداخلية والخارجية لبلاد الشام إثر تعرضها لغزوات المغول. وهنا تبرز أمامنا بضعة تساؤلات تتطلب أجوبة عنها. ولعل السؤال الأول ماذا كانت النتيجة الفعلية لهذا الهجوم من حيث علاقته بالتجارة الداخلية؟ وما هو مصير التجار؟ والسؤال الثاني ما هو أثر الغزو على التجارة الخارجية؟ وثمة سؤال ثالث وهو هل تابعت بلاد الشام نشاطاتها التجارية رغم الهجوم مع بقية البلدان أم انقطعت هذه العلاقات؟

كانت بلاد الشام قبل الهجوم المغولي تحتل أهمية تجارية كبيرة، وكانت الطرق التجارية المؤدية إليها آمنة وسالكة، لذلك أمها التجار العرب المسلمون وغير المسلمين وجلبوا معهم البضائع الضرورية والكمالية وغيرها. غير أنه ونتيجة تعرضها للغزو فإن بعض التغييرات والتبدلات حصلت على وضعها التجاري الداخلي والخارجي.

يمكننا تقسيم بلاد الشام إلى ثلاثة خطوط تجارية، الأول: داخلي، والثاني خط البادية،

١- نوفل: تراجم علماء طرابلس وأدبائها، ص ٢٤٥.

والثالث خط الساحل. والمؤكد أن حملات المغول أثرت سلباً على خط التجارة الداخلية التي تمركزت عليها المدن الكبرى كحلب وحماه ودمشق. ولكنها مع ذلك لم تستطيع أن تعطل الخط التجاري القادم من فارس والعراق إلى عكا[1].

وإذا أثر الهجوم بشكل كبير على الخط التجاري الداخلي الشمالي، فإن الجنوبي المرتبط بالحجاز لم يتعرض لأي مؤثرات بدليل استمرار تصدير الأغنام والجمال، واستمرار قوافل الحجاج ما عد السنوات التي أتى بها الغزاة للبلاد فإنها شهدت انقطاعاً في استمرار سير الحجاج. لقد أكدت المصادر على استمرار الحجاج بالذهاب إلى مكة والمدينة والمرجح أنهم قاموا بدور الوسيط التجاري بين بلاد الشام والحجاز حيث نقلوا بضائع باتجاه الحجاز وجلبوا مقابلها بضائع من هناك، ولكن ليس لدينا مواد تاريخية تؤكد هذه الترجيحات[2].

فضلاً عن ذلك فإن تجارة البادية تقوم على الجمال والخيول والأسلحة، ولم يرد في المصادر ما يشير إلى تصدير أو تهريب هذه المواد، ولكن يمكن القول بأن البدو قاموا بعمليات تهريب للأسلحة والعتاد والحيوانات عبر خطوط التجارة التي تخترق البادية، وأمدوا بها الأطراف المتنازعة في بلاد الشام، والظاهر أنهم أقاموا علاقات تجارية مع المغول أمنوا لهم بواسطتها السلع الضرورية سواء كانت أسلحة أم عتاداً أم مواد أخرى، وما يؤيد هذا القول استرضاؤهم من قبل السلطات المملوكية ومنحهم الإقطاعات الكثيرة، إلى جانب استرضاء أمرائهم الذين لجؤوا إلى المغول في معظم الأحيان.

وإذا ما ظهرت آثار الهجوم بشكل مباشر على تجارة المدن الداخلية، فإنها لم تظهر على المدن الواقعة على ساحل البحر المتوسط مما أدى إلى استمرار علاقاتها مع أوروبا، وسارعت تلك الدول إلى عقد المعاهدات التجارية مع السلطات المملوكية لا سيما بعد أن فقدت تلك الدول امتيازاتها التجارية في البحر الأحمر بعد غارات تيمورلنك. إن المصادر التاريخية تثبت أن المدن المتوسطة شهدت حركة تجارية هامة فعلى سبيل المثال بلغ عدد السفن الراسية في مرفأ بيروت ما بين (٨٠٢- ٨١١ هـ/ ١٣٩٩- ١٤٠٨ م) مائتين وثمان وسبعين سفينة، ويدل هذا على الحيوية التي كانت تتمتع بها تلك المرافئ. وإذا ما لا حظنا عدد السفن التي كانت تزور

١- العريني: المغول، ص ٣٢٣.

٢- اليونيني: ذيل مرآة، ج٤، ص١٨١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٨٩- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج١، ق٣، ص١٠-٣٨-١١٤-٥٢١- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٥٢- ابن طولون إعلام الورى، ص٥٨- الصيرفي: نزهة النفوس، ج٢، ص١٤٦.

الموانئ نلاحظ حجم التجارة[1] والجدول يوضح ذلك:

التاريخ	بيروت	عدد السفن
١٣٩١- ١٣٩٥ م	=	٢٠
١٣٩٦- ١٤٠٠ م	=	٣٦
١٤٠١- ١٤٠٥ م	=	٨ من المحتمل ان الانخفاض كان بسبب غزوة تيمورلنك
١٤١١- ١٤١٥ م	=	١٩
١٤١٦- ١٤٢٠ م	=	١٨

وحري بنا بعد أن اطلعنا على وضع التجارة في بلاد الشام أن نتتبع المتغيرات التي طرأت عليه من جراء الحملات المغولية. ففي أثناء غزوة هولاكو تعرض التجار مع فئات المجتمع الأخرى في مدينة حلب إلى القتل والتعذيب، ويفترض أن قسماً من هؤلاء التجار نزحوا عن المدينة باتجاه المناطق الآمنة بعد أن حملوا أموالهم، ومن لم يغادر المدينة بقي بها، ومن الطبيعي أن يكونوا قد تعرضوا للمصادرة والنهب خاصة عند نهب الأسواق التجارية. وفي المقابل فإن تجار دمشق ظلوا بأحسن حال بالقياس إلى وضع إخوانهم في حلب عندما نجوا من القتل والنهب والمصادرات ولكن نستطيع الجزم بأن قلة منهم لم تنزح باتجاه مصر مما يؤيد هذا القول نزوح التاجر الكبير محمد بن علي بن سويد التكريتي (ت ٦٧٠ هـ) عند قدوم هولاكو، فقد منحه الأخير الأمان على نفسه وماله شرط حضوره إليه، غير أنه لم يثق بكلامه بل سافر إلى مصر اضطراراً لأنه لحق بالناصر يوسف في نابلس، فانقطع طريق دمشق ولم يستطيع العودة فدخل منها إلى مصر وغرم مقداراً من المال اختلفت المصادر في تقديره فإحدى الروايات ذكرت أنه مائتان وخمسون ألف درهم وبعضها الآخر مليون درهم وقد ولي فيما بعد مكانة مرموقة في مصر حيث نصبه الظاهر بيبرس ناظراً للأوقاف[2].

وعلى العموم فإن هذه الحملة العسكرية أدت إلى ركود في حركة الأسواق بسبب قلة البيع والشراء وارتفاع الأسعار، وبسبب تناقص السكان نتيجة القتل والتعذيب. كما أدت إلى انقطاع الطرق التجارية المؤدية لبلاد الشام فقل بالتالي ورود البضائع.

وأصاب تجار دمشق الويلات عند سماعهم بنبأ قدوم غازان نحو المدينة، فعند ما توجه من حمص باتجاه دمشق أغلقت الأسواق التجارية فتعطلت الأعمال فيها، وخرج التجار من المدينة

١- ضومط: المرجع نفسه، ص ٢٣٣- ٢٣٥- ٢٣٨.

٢- ابن شداد: تاريخ، ص ٤٦- ٤٨.

نحو الجبال والأرياف ومصر للنجاة بأموالهم وانفسهم[1]. وكانت المصائب على التجار أعم عندما دخل المدينة، فقد اتخذ غازان مجموعة من الإجراءات التي عادت بالضرر الكبير عليهم وعلى السكان عامة، فقبل إنزال الضربات القاصمة بالسكان قام جنده بأعمال نهب واسعة ولا بد أنها شملت الأسواق التجارية، وكانت الأسواق التي تضررت من جراء النهب تلك المحيطة بالجامع الأموي وخاصة سوق باب البريد[2].

كما أنه فرض الغرامات الكبيرة على أسواق دمشق كل سوق بحسب تجارته، فكان مجموع ما قرر على سوق الخواصين والرماحين وسوق علي والنحاسين وقيسارية الشرب وسوق الذهبيين أربعمائة وخمس وتسعون درهم، بينما قرر على بقية أسواق دمشق ثلاثمائة ألف دينار، فجبيت أربع ماية ألف دينار[3].

ولم تقتصر الأضرار التي لحقت بالتجار على الغرامات والنهب فقط، بل لا بد أن الأسواق تعطلت حركتها التجارية، بسبب قلة البيع والشراء، وفقدان رؤوس الأموال الممولة للتجار، إذ أنه وبعد خروج غازان من المدينة نادى نائب دمشق أن يفتح التجار دكاكينهم[4].

إن هذا الواقع يجعلنا نفترض أن أصحاب الرساميل الذين لم ينزحوا عن دمشق تضرروا كثيراً من الغرامات المفروضة عليهم، فقد افتقدوا الأموال التي كانت تسير تجارتهم، أما التجار الذين نزحوا وتركوا المدينة فإن مغادرتهم عادت بالضرر الكبير على البلاد لأن هجرة الرساميل تؤدي إلى تقليل الاستثمارات التي تعود بالفائدة على المجتمع وعلى خزينة الدولة معاً. ومع ذلك فإن المصادر التاريخية لم تفدنا بمعلومات تفصيلية عن الأضرار المادية التي لحقت بالأسواق والتجار معاً، ولم تطلعنا على الأسواق التي تعرضت للتدمير أو التخريب سوى ما ذكر فيما مضى.

وعلى العموم فإن الخراب للأسواق التجارية وتعطل أعمال التجار لم يقتصر على حملة غازان، بل طالتها حملة تيمورلنك أيضاً. وكانت مدينة حلب أول مدن بلاد الشام تعرضاً

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٦- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٩.

٢- النويري: نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٣٩٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩، المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٣- عاشور: العلاقات، ص ١٥١- دهمان، ولاة، ص ١٠٣.

٣- ابن أيبك الدواداري: الدر، ص ٢٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤- ص ٨- ٩ المقريزي: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٨٩٣- دهمان، ولاة، ص ١٠٥.

٤- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه؟، ص ٣٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٦- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٠٨- ١٠٩.

للدمار والخراب ومن المؤكد أن معظم الأسواق التجارية اندثرت خصوصاً أن أعمال الغزاة التخريبية استمرت شهر كاملاً، ومن الأسواق التي اندثرت نهائياً سوق حلب الذي كان يشهد فيما مضى حركة تجارية مزدهرة، فقد كانت تصله بضائع الشرق إلى أوروبا، ناهيك عن الوضع المأساوي للتجار في المدينة، فقد تعرضوا للقتل أسوة ببقية السكان، فضلاً عن النزوح والنهب وغيرها من الأعمال اللاإنسانية[1].

لم تنعكس آثار هذه الحملة على مدينة حلب فقط بل على جميع البلدان المتعاملة معها تجارياً، فقد أدت إلى انقطاع المسالك التجارية، وتخريب المحطات التجارية المتواجدة على الطرق والتي احتاجت سنين طويلة للترميم من قبل السلطات، وهذا يعني توقف وصول السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية بسبب خوف التجار من ارتياد الطرق التجارية المؤدية إليها، وهذا قد يؤدي إلى حصول مجاعات في البلاد، وكساد في حركة الأسواق، وتضرر الصناع والتجار مادياً، فالصناعات الحرفية وخاصة اليدوية منها لم يبق لها سوق، حيث لم تعد هناك رؤوس أموال، ولم يعد هناك من طالبين لهذه البضاعة. وبالتالي فقدت حلب أهميتها التجارية نتيجة للحملات المغولية جميعها، لأن ما عانته هذه المدينة من الخراب والدمار كان أكثر مما عانته حماه أو حمص مثلاً.

بعد الأعمال الوحشية التي ارتكبها الغزاة في حلب توجهوا نحو دمشق ، فما كان من ابن مفلح إلا أن غرم التجار ومياسير الناس بأموال باهظة لدفعها لتيمورلنك حتى يعود ويترك المدينة غير أنه لم يقبل، ودخل بجنوده المدينة فتعطلت حركة الأسواق التجارية ولم يبع فيها شيء إلا ما كان وارداً ثمنه في الجباية المقررة[2]، وكان طبيعياً أن يقتحم جنوده الأسواق وينهبوها، على الرغم من أن أكثر المؤرخين أكدوا أن تيمورلنك أمر جنوده بعدم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات إثر منحه الأمان لدمشق إلا أن ابن تغري بردي أورد أن أحد جنده خالف أوامره ونهب الأسواق فعاقبه تيمورلنك وصلبه برأس سوق البزورية[3].

ولم يكتف تيمورلنك بمصادرة أموال التجار، أو نهب الأسواق بل عمد إلى إضرام النار في تلك الأسواق[4]، ولم اعثر في المصادر على اسم الأسواق التي شملها الحريق سوى ما ذكره ابن

١- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ٣٣٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٣، ص ٢٢٤- ٢٢٥- السخاوي: الضوء، ج ١، ص ٣٦، ج ٣، ص ١٠٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٩٧- ٥٩٨- - شهاب: تيمورلنك، ص ٢٨٨.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص١٠٤٨- العسقلاني: إنباء، ج٤، ص٢٠٨- ابن إياس: المصدر نفسه- ج١، ق٢، ص٦١٣.

٣- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ٢٢٣.

٤- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٠.

قاضي شهبة باحتراق القيسارية التي عمرها شمس الدين البهسني بالحريريين[1]، وما ذكره الصيرفي عن سوق الدهشة حيث قال:

« ولم تزل النار تأكل ما يليها، وتفني ما يشعلها ويقليها إلى أن شملت على دورها ومدارسها، وعلت على أسواقها ومجالسها، فكادت تكون كنار القيامة، وقودها الناس والحجارة، وأصبح باب الساعات وهوأية من آيات الساعة، وخلت مصاطب الشهود من السنة والجماعة، وأصبحت الدهشة وقد آل أمرها إلى الوحشة كأن لم يكن بها شيد ولا شهود من ثيابها وقماشها جبة وحرير، وأصبحت الميادين وقد صارت كالعهن المنفوش، ومحيت بأيدي النار سطور كل جام منقوش»[2].

ومن المرجح أن معظم أسواق دمشق وقيسارياتها قد شملها الحريق وأصبحت أطلالاً بالية ورسوماً خالية، ولم تقم لها قائمة إلا بعد سنوات طويلة، وما الأسواق التي عددها ابن عبد الهادي إلا كانت نقلاً عن مصادر قبله.

وبعد أن دمر تيمورلنك مدينة دمشق اقتاد صناعها وتجارها أسرى إلى عاصمة ملكه سمرقند، فخلت مدينة دمشق من كل تاجر وصانع ماهر، وهذا ما اثر على حياتها الاقتصادية، فالمنتجات سواء كانت مصنعه أم مستوردة لم تستطع الحصول عليها بسبب افتقاد الركيزة الأساسية وهم الصناع والتجار، ولا بد أن سكان المدينة وبلاد الشام عموماً تضرروا كثيراً بسبب فقدان المواد الأساسية الأولية سواء للصناعة أو للزراعة. فمعظم المواد الصناعية كانت تستوردها بلاد الشام من الخارج كالحديد والنحاس الذي كان عوناً للإنسان في تيسير اموره حاجاته، فقد كانت دمشق مشهورة بصنع الأدوات النحاسية، إلى جانب الذهب الذي كان الأساس في سلك النقد وكان المقبول في التعامل الرسمي والتجاري، إلى جانب تصنيعه حلياً للنساء، كلها افتقدتها بلاد الشام برحيل التجار. وافتقدت بلاد الشام نتيجة الغزو لعوامل تنشيط التجارة والتي كان أهمها النمو السكاني، تجمع السكان في المدن والريف، ازدياد الحاجة إلى السلع الاستهلاكية الكمالية، حاجة الجند إلى الأسلحة والثياب، العناية بالطرق، انتشار النقد الموحد وغيره من العوامل، مما أدى إلى الركود في في حركة الأسواق، ولم يستطع التجار فيما بعد الوفاء بمتطلبات سكان المدن الذين كانوا على درجة عالية من الحضارة، فقد عرفوا السلع الاستهلاكية والكمالية من طيوب وعطور

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٢٢٨.

٢- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٠.

وأقمشة حريرية وقطنية، وتوابل إلى جانب عدم استطاعتهم تلبية متطلبات الجند التي تختلف عن حاجات الناس العاديين. وكانت في معظمها تحتاج لمواد أولية تستورد من الخارج كالخيول والجلود للتروس. والواقع أن الأضرار التي أحدثها الهجوم على التجارة الداخلية لبلاد الشام تماثل ما أحدثه على التجارة الخارجية. فالطرق التجارية خصوصاً البرية أصبحت غير آمنة نتيجة للمخاطر الجمة التي يتعرض لها التجار بسبب الهجوم عليهم من قبل الغزاة، أو من الموالين لهم. فمثلاً اعتدى سكان ملطية سنة ٦٩١ هـ/ ١٢٩١م على قافلة تجارية للمسلمين ونهبوا بضائعها بتشجيع من المغول، فلما اشتكى رجال القافلة لنائب حلب أنجدهم وسار بجيش إلى ملطية فوجد أهلها قد استنجدوا بالمغول، والتقى الطرفان في صراع أسفر عن هزيمة المغول، فعاد العسكر الحلبي بعد أن اصطحبوا معهم ثلاثين أسيراً من المغول، عندئذ سارع أهل ملطية لاستنقاذ أسراهم مقابل رد جميع أموال التجار المنهوبة[1].

وفي سنة ٧١٧ هـ/ ١٣١٧م اعتدى المغول على قافلة تجارية اجتمعت في ماردين أثناء وجهتها إلى الشام، فقتلوا الجميع وكان عددهم ستمائة رجل، ولم يسلم من التجار سوى رجل تركماني هرب إلى بلاد الشام[2].

إن الاعتداءات السافرة على التجار أضعفت المراكز التجارية على هذه الطرقات، وعطلت طرق التجارة القادمة من شرق آسيا إلى المتوسط، ومن الشمال (بحر قزوين والأسود) إلى مصر، وأدى إلى نقص عدد الرحلات التجارية، لذلك حول التجار وجهتهم إلى طرق أخرى أكثر أمناً فأدى ذلك إلى ازدهار مناطق أخرى على حساب مدن الشام، وانقطاع ورود السلع الضرورية والكمالية إلى البلاد إلى جانب التأثير على الصادرات فلم يستطع التجار نقلها إلى خارج البلاد.

وهنا لا بد من طرح سؤال لم أجد الإجابة عليه وهو ما دام الهجوم أثر على الطرق التجارية وأدى إلى خوف التجار من السير بها، ما هو وضع طريق الحرير الصيني الذي كان يصل لبلاد الشام، خاصة أن الحرير كان موضع اهتمام المشرق العربي ومنطقة البحر المتوسط منذ القرن الثاني للميلاد، وموضع اهتمام أوروبا، وتوقف وصوله من الصين يؤدي إلى أزمات خانقة في البلدان المحتاجة له.

ومن الجدير بالذكر أن بلاد الشام كانت محطة لتجارة الترانزيت بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وتلك الحركة التجارية كانت عنصراً حيوياً في حياتها، لكن الهجوم

١- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٣٤.

٢- ابن الوردي: تتمة المختصر ج ٢، ص٢٨٠- ابن كثير: المصدر نفسه ج١٤، ص٨٣- ضومط، المرجع نفسه ص٢٠٦- ٢٤٣- ٢٣٩

المغولي أفقدها تلك الحركة، فخسرت الكثير من عائداتها الجمركية مما اثر على مستقبل البلاد[1].

فضلاً عن ذلك فإن الهجوم قلل من أهمية حلب تجارياً بعد أن كانت مرتعاً للتجار من كافة البلدان، فوجه التجار أنظارهم باتجاه أرمينية التي سارت مرافئها نحو الازدهار وخاصة إياس التي كانت مركز الثقل التجاري، وهكذا انتقل هذا الثقل من حلب إلى إياس[2]. ولم يكن غزو بلاد الشام هو العامل الوحيد في ازدهار أرمينية الصغرى تجارياً وإنما تأمين المغول لطرق التجارة داخل بلادهم وتشجيع التجار لاستيراد البضائع وتصديرها خاصة في عهد غازان، فانتعشت هذه الطرق الأمر الذي حدا بحكام الأرمن إلى تخفيض الضريبة الجمركية من أربعة إلى اثنين بالمئة فزاد هذا العمل تشجيع التجار للوصول إلى بلادهم وأدى ذلك إلى ازدياد أهمية إياس.

وساعد أرمينية على الازدهار أيضاً التحريمات البابوية المتلاحقة التي تقتضي بعدم التعامل مع التجار العرب المسلمين داخل الأراضي التي يحكمها المماليك، وعدم تزويدهم بالسلع الضرورية كالخشب والمعادن والسلاح. ولم تكتف الكنيسة بهذا القدر بل أرسلت السفن لأسر المخالفين ومصادرة السفن والبضائع، غير أن هذه القوانين الصارمة لم تستطع قطع العلاقات فأصدر البابا إذناً مؤقتاً للتجارة باستثناء بيع المواد الحربية[3]. فضلاً عن ذلك فإن غزوات المغول للمناطق المجاورة لبلادهم أدت إلى تأمين طرق القوافل التجارية عبر آسيا الصغرى وإلى أوروبا عن طريق المتوسط والبحر الأسود فقلل ذلك من كمية السلع المنقولة عبر بلاد الشام[4].

وأثر الهجوم على الحركة التجارية التي كانت تتم عند زيارة الأماكن المقدسة في فلسطين، ذلك أنه قلل من عدد الحجاج القادمين للزيارة والتبرك ومن المؤكد أن بعض هؤلاء الحجاج كانوا يحملون شيئاً من التجارة إليها أو على الأقل منها.

وهنا يتبادر للذهن سؤال لا بد من طرحه وهو هل ازدهرت التجارة في بلاد الشام فحسب؟ أم في كل المناطق المحيطة بها كالعراق وأرمينية خاصة أنه كان لدينا إمبراطورية مغولية وحدت أجزاء من آسيا، وهل سهلت هذه الإمبراطورية التجارة؟

١- النويري: المصدر نفسه/ ج ٣١، ص ١٧١- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠- ٩٣.

٢- اليوسفي: نزهة الناظر، ص ٤٠٧- ٤٠٩.

٣- ضومط: المرجع نفسه، ص ٢٠٣- أشتور: المرجع نفسه، ص ٣٨٧- ٣٩٢.

٤- رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية ج ٣، ص ٦١٢- ٦١٣- العريني: المغول، ص ٢٤٢.

بالطبع لم يساهم المغول في تنشيط التجارة في بلاد الشام، على العكس تماماً مما حصل في أرمينية، فالهجوم المغولي على بلاد الشام أفقدها الكثير من عائداتها التجارية نتيجة لتحول طرق التجارة عنها (الترانزيت)، إضافة إلى التقليل من أهمية محطاتها التجارية وحتى تخريبها في معظم الأحيان وكان ذلك على حساب تضخم ونمو موانئ أخرى خارج البلاد كهرمز التي احتكرت التجارة الدولية في الخليج العربي، وأصبحت تنقل البضائع إلى تبريز بدلاً من العراق، إلى جانب التدهور الذي أصاب الطريق التجاري الذي كان يصل العراق بشمال سورية إلى حد كبير، وأدى الهجوم بالنهاية إلى تحويل التجار نحو البحر الأحمر، فنشطت التجارة عبر هذا البحر ومصر بعد أن انعدم الأمن بسبب حروب المغول في طرق وسط آسيا وغربها[1].

كما أثرت الحروب التي قامت بين المغول أنفسهم على ازدياد تجارة الرقيق لا سيما في أسواق الشام و مصر، فقد تبارى السلاطين في جلب الرقيق من المماليك الترك وذلك لأغراض متعددة إما عسكرية، وإما حباً في الظهور والاستكثار. ومن هؤلاء، السلطان قلاوون، والناصر محمد، وكان يتم جمع تجار الرقيق في ثغر كفا بالقرم، مما اضطر طقحاخان ملك القبجاق إلى ضربها لمنع هذه التجارة لكنه لم يستطع أن يمنعها أو يقلل من شانها، وكان المماليك قد عهدوا للتجار بالاتصالات الدبلوماسية مع خانات المغول لجلب أعداد كافية من العبيد، فحصل العديد منهم نتيجة عمله على لقب خواجا. وغالباً ما سعت السلطات إلى إبرام معاهدات مع بيزنطة لإبقاء طرق جلب العبيد مفتوحة إلى القرم، كما عقدت معاهدات مماثلة مع أرمينية وصور وعكا في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي / السابع الهجري[2].

وأكد معظم الباحثين أنه رغم تدهور الوضع التجاري في بلاد الشام فقد حافظت على علاقاتها مع كل من العراق وبيزنطة ومصر، وربما هدفت من وراء ذلك الحصول على معلومات عسكرية حول أوضاع المغول عن طريق التجار، أو لإبقاء الجواسيس في المناطق التي يسيطرون عليها بادعائهم أنهم تجار، أو لتحصل على عائداتها الجمركية نتيجة الترانزيت، وربما لتحصيل البضائع الضرورية التي لم تستطع استيرادها من الشرق بعد الهجوم.

إن العلاقات لم تكن متينة ومنتظمة بينها وبين العراق، فقد خشيت السلطات المملوكية من استخدام العلاقات التجارية للتجسس من قبل المغول الذين استقروا بالعراق، وارتبطت بلاد

١- عبد السيد: قيام دولة المماليك، ص ١٤٢- اشتور: المرجع نفسه، ص ٣٤٠- ٣٤٢.

٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٢، ٧٣، ٧٤- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨٥- ج ٤، ص ٨٥- العريني: المماليك، ص ٥٧- عاشور: مصر، ص ١٥٤- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٩٤- ١٩٥- ضومط: المرجع نفسه، ص ٢٨.

الشام بالعراق بطرق تجارية تنطلق الطريق الأولى إلى الأنبار والرقة الواقعين على الفرات، ومن هناك تتجه شمالاً إلى بلاد الروم وتنعطف غرباً إلى دمشق عبر البادية. والثانية تمر بالكوفة إلى الحجاز[1].

وحافظت سوريا على علاقات ودية مع بيزنطة وذلك بسبب كونها صلة وصل تجارياً بين جنوب روسيا وبين مصر، وبالتالي كان هدفها الاستفادة من تجارة الترانزيت، وقد حاول ميخائيل الثامن إمبراطور القسطنطينية عرقلة التجارة في إحدى الفترات لكن المغول أجبروه على التخلي عن هذه السياسة.

وهو على عكس باليولوغ إمبراطور بيزنطة الذي شغل دور الوسيط التجاري في تسهيل مرور التجارة بين مضائق البحر الأسود وبين الدولة المملوكية، لذلك أرسل قسماً إلى المنصور قلاوون سنة ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م بذلك[2].

وحاولت بيزنطة أكثر من مرة تمتين العلاقات مع السلطات المملوكية الحاكمة الفعلية في مصر لذلك طلب متملك استنبول من السلطان المملوكي السماح للتجارة بالقدوم إلى بلاد الشام ومصر، وان يكون لهم قنصل في الإسكندرية أسوة بغيرهم من طوائف الإفرنج فلبي طلبه[3].

وأكد ابن بطوطة هذه العلاقات بين الطرفين عندما تكلم عن العلايا ببلاد الروم حيث قال:

« هي مدينة كبيرة على ساحل البحر يسكنها التركمان وينزلها تجار مصر وإسكندرية والشام، وهي كثيرة الخشب، ومنها يحمل إلى إسكندرية ودمياط ويحمل منها إلى سائر بلاد مصر، ولها قلعة عجيبة بأعلاها منيعة بناها السلطان المعظم علاء الدين الرومي»[4].

وفي النهاية يمكن القول بأن الاجتياح المغولي لبلاد الشام كان أحد الركائز الهامة في تدهور القطاع الزراعي والصناعي والتجاري.

١- أشتور: المرجع نفسه، ص ٣٤١- شهاب: الدولة الايلخانية، ص ٢٥٣- ٢٥٥- ٢٥٦.

٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٥- ٧٨- شهاب: الدولة الإيلخانية، ص ١٩٨- شبولر: العالم الإسلامي، ص ٦٢- ٦٣.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٢٣٥.

٤- ابن بطوطه: المصدر نفسه، ص ٢٨٤.